منظمة العفو الدولية تتهم كبرى الدول بانتهاك حقوق الانسان

اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد لها بعضا من اقوى حكومات العالم بانتهاك حقوق الانسان ووضع مصالحها قبل العدالة.

ودعت المنظمة في تقريرها السنوي سبعا من الدول الاعضاء في مجموعة العشرين، وهي اكبر اقتصادات عالمية، ومنها روسيا والولايات المتحدة والصين الى ان تكون قدوة حسنة في العالم ودعم المحكمة الجنائية الدولية بشكل كامل.

واكدت المنظمة أن الدول الرافضة للاعتراف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية ترسل رسالة سلبية برفضها دعم المحكمة. ووردت في التقرير لائحة بـ١٥٩ دولة ارتكبت فيها انتهاكات ضد حقوق الانسان.

وقال امين عام منظمة العفو بالوكالة كلاوديو كوردوني خلال مؤتمر صحافي في مقر المنظمة في لندن "نريد ان نتاكد من انه لا يوجد احد فوق القانون".

وأضاف أن التقرير يظهر أن دولا قوية "تعتبر نفسها فوق القانون وتحمي حلفاءها وانها لا تحقق العدالة الا عندما تكون في صالحها". وترفض الولايات المتحدة والصين والهند واندونيسيا وروسيا والسعودية وتركيا الاعتراف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية، اول محكمة دولية دائمة لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والابادة.

وقال كلاوديو كوردوني ان معارضة واشنطن للمحكمة تتراجع في عهد باراك اوباما وان الولايات المتحد قد تعترف بها. وكانت منظمة العفو رحبت بمشاركة مراقبين أمريكيين للمرة الاولى في الجمعية السنوية للدول الاطراف في اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي واعتبرتها "بادرة غاية في الاهمية". وتعتبر منظمة العفو ان اصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور، شكل تقدما "رئيسيا" العام الماضي. ولكن المنظمة انتقدت الاتحاد الافريقي الذي رفض التعاون لتوقيف البشير.

وفي حين اشارت جنوب افريقيا إلى أنها ستساعد المحكمة لتوقيف البشير. قال كلاوديو كوردوني انه يامل في ان تحذوا باقي دول العالم حذوها.

وأعربت منظمة العفو عن اسفها لمقتل سبعة الاف مدني في سريلانكا بعد ان حاصرتهم المعارك بين القوات الحكومية وانفصاليين التاميل. وعن العصيان الذي شهدته بانكوك خلال الشهر الجاري أقر كلاوديو كورودوني بان قوات الامن التايلاندية واجهت متظاهرين مسلحين.

واضاف "ولكننا راينا في المقابل الجيش التايلاندي يطلق النار على المتظاهرين بدون تمييز ويستهدف احيانا اشخاصا عزل". ودعا سلطات تايلاند الى الكشف عن عدد المتظاهرين المعتقلين والسماح بزيارتهم والى اجراء "تحقيق مستقل وذي مصداقية" حول الاضطرابات وبمساعدة دولية ان دعت الحاجة.

مخاوف الصغار ومطامع الكبار تعطل اتفاق الحد من الاسلحة

ظهرت خلافات بين دول عدم الانحياز والقوى النووية العظمى الاربعاء خلال مؤتمر الامم المتحدة في نيويورك.

وقبل ثلاثة ايام من انتهاء اعمال هذه المؤتمر لمتابعة معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، بحث مندوبو حوالى ١٥٠ دولة مشاركة في المؤتمر مشروع بيان نهائي من ٢٨ صفحة لا يمكن تبنيه الا بالاجماع.

واحد التحديات التي تواجه المشتركين هو اعادة التأكيد على صلاحيات معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية التي اقرت عام ١٩٧٠.

وهناك تحد اخر ايضا هو المقاربة الجديدة للرئيس الاميركي باراك اوباما الهادفة الى اظهار الولايات المتحدة بانها جدية في مجال نزع الاسلحة.

وتريد واشنطن ان يتضمن البيان الختامي اعادة التأكيد على التزام الدول بالاسس الثلاثة للمعاهدة: نزع الاسلحة ومراقبة البرامج النووية الوطنية للتأكد من انها لا تستخدم لصنع اسلحة وكذلك الترويج للاستعمال السلمي للطاقة النووية.

ولكن المؤتمر يتعثر امام مسألتين حساستين: التحقق من البرنامج الايراني الذي يخشى الغرب ان يكون غطاء لصنع اسلحة نووية واصرار الدول النامية على ان تفي الدول التي تمتلك القنبلة النووية بوعودها التي قدمتها عام ١٩٩٥ بالتوجه نحو نزع الاسلحة النووية. وقد ظهرت هذه المشاكل الاربعاء خلال اجتماع جميع اعضاء الدول المشاركة كان يهدف الى انهاء صياغة البيان الختامي قبل انتهاء المؤتمر الجمعة والذي بدأ اعماله في الثالث من ايار.

بريطانيا تكشف عن مخزونها النووي

كشفت الحكومة البريطانية الجديدة الاربعاء عن حجم مخزونها المقرر من الاسلحة النووية مؤكدة انه لن يتجاوز ٢٢٥ رأساً حربيا.

وفي اعلان يأتي قبيل اختتام مؤتمر تعقده الامم المتحدة في نيويورك للحد من الانتشار النووي، قالت لندن انها ستحتفظ بما لا يتعدى ١٦٠ رأساً حربياً عاملاً متوفرا لديها حالياً. وصرح وزير الخارجية وليام هيغ امام البرلمان "تعتقد ان الوقت قد حان لتكون اكثر شفافية بشان الاسلحة التي نملكها". واضاف "تعتقد ان هذا سيساعد على بناء جو من الثقة بين الدول النووية والدول غير النووية وبالتالي سيساهم في الجهود المستقبلية لخفض عدد الاسلحة النووية في انحاء العالم".

ومن المقرر ان يختتم مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي المنعقد في نيويورك الجمعة. واعلنت الولايات المتحدة وفرنسا سابقا عن اجمالي مخزونها من الاسلحة النووية.

البشير يؤدي اليمين الدستورية رئيسا للسودان وسط انتقادات من جمعيات حقوق الإنسان

أدى الرئيس السوداني عمر حسن البشير اليمين الدستورية اليوم الخميس لولاية جديدة مدتها خمس سنوات بعد إعادة انتخابه في اقتراع شهد مقاطعة عدد من الأحزاب.

وأكد البشير خلال مراسم التنصيب التزامه بما نص عليه اتفاق السلام مع الجنوب بإجراء الاستفتاء لتقرير مصيره في الوقت المحدد له مطلع العام القادم مع العمل في الوقت ذاته على ضمان أمن واستقرار الجنوب.

وجرت المراسم في البرلمان السوداني بعد انتخاب البشير قبل شهر بنسبة ٦٨ بالمئة من الأصوات في الانتخابات التي شهدت مقاطعة من المعارضة ومزاعم بانتشار التزوير على نطاق واسع.

كما فاز حزب البشير وحلفاؤه بنحو ٩٥ بالمئة من مقاعد البرلمان في الشمال مما يعطيهم أكثر من أغلبية الثلثين اللازمة لإدخال تعديلات على الدستور.

وفازت الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة سابقا بمعظم مقاعد الجنوب وشغلت نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي مقاعد البرلمان، كما يجري رئيس حكومة جنوب السودان وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفا كير محادثات لتشكيل حكومة مع البشير.

وكانت المرة السابقة التي أدى فيها البشير اليمين الدستورية عام ٢٠٠٥ قد تلت اتفاق السلام بين الشمال والجنوب الذي أنهى أطول حرب أهلية في إفريقيا، وهو الصراع الذي أودى بحياة مليوني شخص.

وقد حضر مراسم التنصيب اليوم الخميس رؤساء خمس دول إفريقية على الأقل بينهم رؤساء موريتانيا وتشاد وجيبوتي، كما أعلنت الأمم المتحدة أنها سترسل أبرز دبلوماسييها في البلاد لحضور المراسم فيما قالت السفارات الغربية في الخرطوم إنها ستتبع البروتوكول وترسل تمثيلا دبلوماسيا للمراسم على الرغم من اعتراضات نشطاء معنيين بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وقالت ايليز كيلر كبيرة المستشارين ببرنامج العدالة الدولية بمنظمة هيومن رايتس ووتش ومقرها الولايات المتحدة إن "الدبلوماسيين الذين يشاركون في تنصيب البشير يثيرون السخرية من دعم حكوماتهم للعدالة الدولية"، على حد قولها.

والبشير هو الرئيس الوحيد الموجود في الحكم بينما تطلب المحكمة الجنائية الدولية إلقاء القبض عليه لاتهامات بارتكاب مذابح جماعية في إقليم دارفور غرب السودان، إلا أن البشير يرفض هذه الاتهامات التي تتضمن كذلك إصدار أوامر بتنفيذ عمليات قتل جماعي واغتصاب وتعذيب.

وكان قضاة بالمحكمة الجنائية الدولية قد أبلغوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء بأن السودان يحمي مشتبها بهما طلبتهما المحكمة بدلا من إلقاء القبض عليهما، وذلك في خطوة تهدف إلى زيادة الضغط على الخرطوم.

يذكر أن السودان هو أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة ومن المقرر أن يشهد استفتاء شعبيا على انفصال جنوب البلاد في التاسع من كانون الثاني القادم، وهو الاستفتاء الذي يحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي الذي يريد تجنب العودة إلى إراقة الدماء ويحرص على اتفاق العدوين السابقين على قضايا مثل الحدود بين الشمال والجنوب التي توجد على امتدادها معظم ثروة السودان النفطية.

أوباما يعلن استراتيجية أمنية جديدة تركز على الاقتصاد والدبلوماسية

كشفت الادارة الامريكية يوم الخميس النقاب عن استراتيجية جديدة للامن القومي تقرن التواصل الدبلوماسي والاجراءات الاقتصادية بالقوة العسكرية لتعزيز وضع الولايات المتحدة في العالم.

وفي انفصال رسمي عن سياسة العزف المنفرد التي كانت متبعة في عهد الرئيس السابق جورج بوش تدعو استراتيجية الرئيس الحالي باراك أوباما لتوسيع الشراكات بحيث لا تقتصر على حلفاء الولايات المتحدة التقليديين بهدف دفع قوى صاعدة مثل الصين والهند للمشاركة في تحمل الاعباء الدولية.

وفي مواجهة اقتصاد يكافح من أجل الصمود ومع بلوغ العجز مستوى قياسي أقرت الادارة الامريكية أيضا بضرورة أن تتعامل الولايات المتحدة مع مهام تعزيز النمو الاقتصادي واعادة تنظيم أوضاعها المالية على أنها أولوية قصوى للامن القومي.

وقال البيان الذي تطرق لموضوعات عدة "في قلب جهودنا يكمن التزام بتجديد اقتصادنا الذي يمثل ينبوع القوة الامريكية".

وتخلى أول اعلان رسمي لاوباما بشأن أهداف الامن القومي ستنشر نسخته الكاملة في وقت لاحق اليوم الخميس بوضوح عن سياسة الحرب الوقائية التي انتهجها سلفه بوش وأدت الى نفور بعض حلفاء الولايات المتحدة.

وأضفت الوثيقة التى تطرح رؤية للحفاظ على أمن الولايات المتحدة بينما تخوض البلاد حربا في أفغانستان والعراق اطارا رسميا على اعتزام اوباما التأكيد على اعطاء الاولوية للدبلوماسية متعددة الاطراف وليس القوة العسكرية في محاولته لاعادة صياغة النظام العالمي.

وأكدت الادارة عزم اوباما على محاولة التواصل حتى مع "الدول العدائية" لكنها حذرت ايران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأنها تمتلك "وسائل متعددة" لعزلهما اذا تجاهلتا الاعراف الدولية. ووثيقة استراتيجية الامن القومي المطلوبة من كل رئيس أمريكي بمقتضى القانون عادة ما تكون تأكيدا للاوضاع القائمة لكنها تمثل أهمية خاصة نظرا لتأثيرها المحتمل على الموازنات والتشريعات وتحظى بمتابعة وثيقة على مستوى العالم.

وانتهج اوباما الذي تولى منصبه في ظل أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينيات القرن العشرين موقفا اكثر وضوحا من مواقف سابقيه في الربط بين حالة الاقتصاد الامريكي في الداخل وموقف الولايات المتحدة في الخارج.

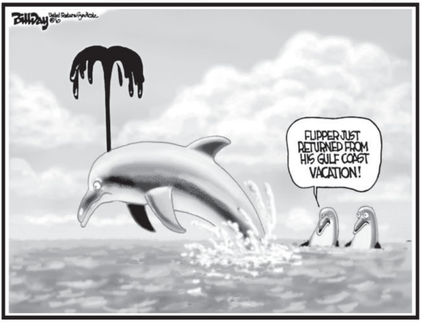
BillDay
United Feature Syndicate ©10
FLIPPER JUST RETURNED FROM HIS GULF COAST VACATION!

لأول مرة بالتاريخ.. بريطاني يصاب بفيروس كمبيوتر

عندما ظهر فيروس أنفلونزا الطيور، ومن بعده فيروس أنفلونزا الخنازير، زادت تحذيرات العاملين في المجال الطبي من احتمال تحور هذه الفيروسات وانتقالها من الحيوانات إلى البشر، وتسببها بكوارث على البشرية، كما حدث مع الأنفلونزا الإسبانية التي فتكت بملايين البشر. ولكن هل يمكن لفيروس كمبيوتر أن يتحور إلى فيروس يصيب البشر؟

في حالة هي الأولى من نوعها في التاريخ، أصبح الأستاذ بجامعة ردينغ، مارك غايسون، أول إنسان يتعرض للإصابة بفيروس الكمبيوتر.. والخبر صحيح ١٠٠ في المائة.. "فيروس كمبيوتر"، وليس فيروس "أنفلونزا الطيور"، أو "أنفلونزا الخنازير" أو أي فيروس آخر. إذ بعد أن قام بإفساد شريحة إلكترونية صغيرة بواسطة أحد البرمجيات الخبيثة، قام العالم البريطاني بزرع الشريحة في يده، وتمكن من تمرير الفيروس إلى النظام الكمبيوتري الخارجي. وتستخدم الشريحة الإلكترونية تقنية RFID لإرسال واستقبال المعلومات، الأمر الذي سمح لغايسون بعبور الأبواب الأمنية وتشغيل هاتفه النقال، وهي أمور مازالت تبدو غريبة ومستقبلية حتى الآن، رغم أن التكنولوجيا نفسها تستخدم منذ سنوات في عدد من التطبيقات. الفكرة كلها تمت بقصد، لكنها تطرح مشكلة لقضايا سنبدأ بمواجهتها مستقبلا، وذلك عندما يصبح زرع الشرائح الإلكترونية في الجسم البشري أمرا عاديا وأكثر انتشاراً مما هو موجود حاليا، حيث الأمر يقتصر على بعض الحالات.

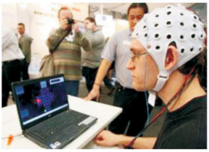

وعندما نتحدث عن وضع شريحة إلكترونية داخل جسم الإنسان، فإن مفهوم "شاشة الموت الزرقاء" يتخذ معنى جديدا للغاية، وكذلك العواقب المحتملة لعمليات السرقة والاحتيال بواسطة البرامج الخبيثة المستخدمة في اختراق الكمبيوترات والبرامج الأمنية. ويعترف غايسون بأنه تسبب بإصابته بالفيروس بصورة متعمدة "إثبات مبدأ"، لكنه يحذر من الآثار المترتبة على زرع الإلكترونيات في الجسم، وخصوصا في مجال الأجهزة الطبية.

ويشير غايسون إلى أن مخاطر سعي قراصنة الكمبيوتر وراء مثل هذه الأمور يزيد، منوها إلى أنه قد يصبح أشد قسوة وشراسة مع تطور التكنولوجيا الطبية وزراعة الإلكترونيات في الأجسام.